الخليج

سياسة, العالم

17 يناير 2024 17:20 مساء

محكمة هولندية تطلب تفاصيل إضافية عن ضربة جوية بالعراق عام 2015

أمستردام ـ (رويترز)

أمرت محكمة محلية، الحكومة الهولندية الأربعاء، بتقديم مزيد من الوثائق في قضية مدنية رفعها أكثر من 20 ضحية لضربة جوية هولندية، ضد ما يقال إنه مصنع قنابل لتنظيم «داعش» الإرهابي في شمال العراق عام 2015.

وقال محامو ضحايا الضربة، التي أودت بحياة نحو 70 شخصاً، إن القصف انتهك قوانين الحرب، لأنه لم يأخذ جيداً في الاعتبار احتمال سقوط ضحايا من المدنيين.

وقالت المحكمة الجزئية في لاهاي في حكم ابتدائي، إنها بحاجة إلى مزيد من المعلومات من الدولة عن الظروف التي جعلت ما يسمى «بحامل البطاقة الحمراء»، وهو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار النهائي بشأن الضربة، يتوصل لذلك القرار.

لكن الحكومة الهولندية قالت إن هذه الوثائق سرية. وقالت المحكمة الجزئية إن محكمة أخرى ستقيم هذا الادعاء.

وقال محامو الدولة في جلسات بأكتوبر الماضي، إن الجيش الهولندي حدد المنطقة على أنها مجمع صناعي، ولم يتوقع وجود مدنيين بأعداد كبيرة. وذكروا أن هولندا تصرفت بموجب قوانين الحرب.

وأفادت وزارة الدفاع الهولندية بأن التفجير الذي وقع في مدينة الحويجة العراقية أسفر عن مقتل نحو 70 شخصاً، بينهم

مدنيون وعناصر من تنظيم «داعش» الإرهابي.
وكانت مهمة القصف واحدة من نحو 2100 ضربة نفذتها طائرات هولندية من طراز إف-16 فوق العراق وسوريا، في إطار التحالف المناهض لتنظيم «داعش» الإرهابي بين عامي 2014 و2018.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©